الخلق وهو الخلاق وقال سبحانه وتعالى ... قال الصاحب الأكبر أي الفهم أما ورد به
ليس بناول بالفهم ليس في وقوله سبحانه قل فلم يعذبكم بذنوبكم أي أنتم تعذبون
والبنون لا يعذبون فلستم ببنين ومنه قول النابغة يعتذر إلى النعمان
ابن المنذر

حلفت فلم أترك لنفسك ريبة ¦ وليس وراء الله للمرء مذهب
لئن كنت قد بلغت عني خيانة ¦ لمبلغك الواشي أغش وأكذب
ولكنني كنت امرءا لي جانب ¦ من الأرض فيه مستراد ومذهب
ملوك وإخوان إذا ما أتيتهم ¦ أحكم في أموالهم وأقرب
كفعلك في قوم أراك اصطنعتهم ¦ فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا

كأنه يقول له إنك أحسنت إلى قوم فمدحوك وأنا أحسن قوم إلي فمدحتهم
فكما أن مدحهم إياك لا يعد ذنبا فكذلك مدحي لمن أحسن إلي لا يعد
ذنبا ومن هذا ما أنشده الحماسي

الطف للامير بصوح حنظل ¦ من يتم في أحسابهم بزاد
فإن هم طاوعوا طاعوهم ¦ وإن عصوا فإيعص من عصاه

ومنه بيت السوصي

دامت له دنيا فقد كل معجزة ¦ من النبيين إذ جاءت ولم ترم

ففي هذا البيت النفي والإيجاب وهو دامت ولم ترم واستعمل الناظم بقوله
سبحانه أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم بلى وهو
الخلاق العليم ولم يبين وجه الدليل من الآية ولعله تركه لظهوره وهو
مثل ما تقدم في قوله وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده واستدل أيضا بقوله سبحانه
لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ولم يبين وجه الدليل منها وهذه المسألة
هي من مسائل الطولية عند المتكلمين وعند النحاة أما المتكلمون

فيسموها

يسمونها بدليل التمانع وهي كاشفة لوجه الاستدلال على إبطال مدعي الاثنين
كما أن قوله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما
خلق ولعلا بعضهم على بعض هي شرح الوجه الثاني فقول من يدعي إلهين بقدر
كل واحد منهما على ما قدر عليه الآخر وبيان ذلك أنا لو فرضنا وجود
اثنين أحدهما أراد تحريك جسم وأراد الآخر تسكينه فلا يخلو إذ ذاك من ثلاثة
أوجه إما أن تنفذ إرادتهما أو لا تنفذ أو تنفذ إرادة أحدهما دون الآخر ولا
مزيد على هذا التقسيم فإن نفذت إرادتهما معا لزم من ذلك اجتماع الضدين — الضدين
وذلك محال وإن لم تنفذ إرادتهما لزم من ذلك عجزهما والعجز نقص والإله
ليس ينافيه وإن نفذت إرادة أحدهما دون الآخر كان الذي نفذت إرادته الإله
لأنه غالب والذي لم تنفذ إرادته عاجز مقهور والإله ليس بعاجز ولا
مقهور وهذا القدر كاف من كلام المتكلمين وأما النحاة فتكلموا على
الآية في باب الاستثناء حيث قالوا إلا تأتي بمعنى غير كما إذا قلت زيد
كا له علي مائة درهم إلا درهمان برفع الدرهمين وهذا إذا قلت له علي مائة
ع درهم مثل درهمين ما أضفت ما بعد إلا أوجبت له ثمانية وتسعين درهما
وكان الدرهمان تخرجين إلى الأعم صفة وقد اختلف سيبويه وأبو
العباس المبرد في الآية قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فذهب
سيبويه إلى أنها صفة بمعنى غير وذهب المبرد إلى أنها حرف استثناء
لا صفة ولفظ الجلالة مرفوعة على البدل من الآلهة ورد الناس ما ذهب
إليه المبرد بأن قالوا دعوى الاستثناء يوجب الإحالة عن المعنى المراد
بالآية لأن البدل يحل محل المبدل منه بدليل أنا لو حذفنا الفعل إليه لفسد المعنى
كما إذا قلت لو كان معنا رجل إلا زيد لأهلكنا وإن أتيت به الاستثناء لفسد